ثم تم وضع خيمة من طرف هؤلاء الميليشيات وهي موجودة لمدة أكثر من أربعة أشهر ولا حياة لمن تنادي في المقابل المعذرة سيدي الوزير، هاذان حدثان كبيران حصلا فماذا وقع فيما بعد؟ التجأ المستشارون للقضاء من البداية في حكم استعجالي قاضي بشرعية الانتخاب ثم حكم في الأصل بشرعية انتخاب رئيس بلدية وبالأحقية في أن يكون رئيس بلدية تمّ إعلام الوالي بهذا الحكم عن طريق عدل تنفيذ ماذا فعل الوالي؟ مشكور عقد ثلاث جلسات وقدم مراسلة استدعى فيها المستشارين انعقدت الثلاث جلسات في مقر الولاية ولم يكن حاضرا وتم ذلك بحضور المعتمد الأول وغايته أن يجد حلا وطلب من رئيس البلدية أن يتنازل مع العلم أن له حكم وافسح المجال للآخر لقد نسيت أن أعلمك أو يتوجب علي أعلمك لك منذ البداية من الذي فاز ومن خسر هم المستقلين ومن تولى رئيس بلدية هو مستقل والمشكل ليس هنا بل في الطرف الآخر، الآخر الذي "عامل التبوريب هاذا الكل" هم أطراف في الحكم هم ممثلون عن حزب النداء والنهضة أطراف الحكم هؤلاء هم الذين المعذرة في استعمال الكلمة "عاملين باندية" في بلاد تقوم فيها دولة القانون والمؤسسات السيد الوالي الذي من المفروض أن يطبق القانون أريد أن أقول يا سيدي الوزير لا يمكن أن نطبق بالقوة العامة الأحكام ضد الإدارة وهنا بالعكس الدولة هي الإدارة الدولة التي فازت بالحكم وهي عاجزة عن تطبيق القانون وأربط مسألة فقط حيث ستجيبني وتعقب لتقول أن المسألة تهم عشائر المعذرة أنا لا أقبل بهذه الحجة لأنني أعتقد أن مسألة العشائر انتهت منذ مدة ولكن أريد أن أربط لك شيئا لأتأكد أنها ليست مسألة عشائر وليست مسألة قبائل. من المفروض لما صدر الحكم كان على الوالي أن يدعو العشائر حتى يتفق معهم لو أنه كان يريد ذلك لكنه دعا الأطراف المانعة وهي أطراف الحكم النداء والنهضة الذين للأسف يستغلون هذا الغطاء ليتملصوا لكن كشفوا وهذا لا يعقل.

أردت أن أقول لك يا سيدي الوزير يؤلمني ويؤسفني أن وزارة الداخلية هي عبارة عن... للأسف لم أجد العبارة الشافية ولكن سيادتك لم تقم بواجبك في هذه القضية الأساسية وأعتبر كأنك استقلت من مهامك de fait لأنني لا أقبل أن يكون هناك وزيرا في الدولة أمامه خرق للقانون وأمامه عنف مادي ولفظي واعتداءات وحجز لا قانوني وهتك للسيادة الوطنية ولا يحرك الوزير أي ساكن.

شكرا سيدي الوزير ونود أن تجيبنا ليس فقط تجيبنا بل تقول لنا ماذا ينتظرنا وشكرا.

إجابة السيد وزير الداخلية

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد الوزير للجواب تفضلوا.

السيد وزير الداخلية

شكرا السيدة النائبة سامية حمّودة عبّو عن هذا السؤال الذي سأعطيك تقريبا كل التفاصيل حوله طبعا الرزنامة المتعلقة بتنصيب المجالس البلدية بولاية صفاقس والتي تم ضبطها بالطبع باعتماد ترتيب البلديات حسب تاريخ الإحداث يوم 26 جوان 2018 تم عقد جلسة وقع تخصيصها لتنصيب المجلس البلدي بالصخيرة لكن لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلوبة فتم الالتجاء إلى دورة ثانية أفرزت حصول السيد خالد الفتيريش الذي هو رئيس القائمة المستقلة "الأمانة" والسيد عبد الحميد الباش رئيس قائمة "نداء تونس" على نفس الأصوات ليتم الإعلان عن فوز السيد خالد الفتيريش باعتباره الأصغر سنا وفقا لما ينص عليه القانون الانتخابي وهذا واضح.

لكننا لاحظنا أن نتيجة انتخاب رئيس البلدية لم ترض البعض من غير أعضاء المجلس البلدي الذين احتجوا داخل القاعة ووقع إحداث فوضى وتمّ خلالها إتلاف المحضر الذي وقع إعداده لتمتد الخلافات والتشنجات حتى خارج مقر البلدية وعمد عدد من الأهالي إلى غلق الطريق الوطنية رقم 1 احتجاجا على عملية تعطيل انتخاب السيد خالد الفتيريش في حين هدد عدد من الأهالي المعارضين من انتخابه بمنعه من مباشرة مهامه بكل الوسائل.

وهنا يجدر التأكيد أن السلط الجهوية كانت قد تعاملت مع الموضوع في كنف الاحترام والحياد التام باعتبار أنه على مستوى ولاية صفاقس وفي عدة مناسبات تم التأكيد للسيد خالد الفتيريش أن السلط الجهوية لا تتدخل في جوهر العملية الانتخابية بل أنها تهتم فقط بالوضع الأمني في المنطقة بعد وقوع الاحتجاجات وتمت دعوة الطرفين المرشحين وكذلك عدد من المواطنين أصيلي مدينة الصخيرة من أنصار المترشحين بمناسبة جلستين وسيادتك أشرت إليهما انعقدت في مقر الولاية يومي 6 و7 جويلية 2018 إلى ضرورة التحلي بروح المسؤولية والابتعاد عن كل أشكال التصعيد لكن تمسك كل طرف بموقفه وتمسك البعض بأنه تم انتخاب السيد خالد الفتيريش رئيسا للبلدية في حين تمسك البعض الآخر بأنه لم يتم استكمال إجراءات الانتخاب بسبب رفع الجلسة نتيجة اقتحام قاعة الجلسة وفقا لما نص عليه محضر الجلسة.

لكن تبعا لصدور حكم تعقيبي من المحكمة الإدارية لفائدة السيد خالد الفتيريش وأمام تجدد الاحتقان في صفوف أنصار الطرفين ورغم عقد جلسة بمقر ولاية صفاقس الثالثة بتاريخ 27 فيفري 2019 لتدارس فرضيات تنفيذ هذا الحكم التعقيبي وكذلك النظر في انتخاب نواب لرئيس البلدية وتكوين اللجان لذلك وتعزيز التواجد الأمني ببلدية الصخيرة فقد تعذر على السيد خالد الفتيريش ومن معه دخول مقر البلدي نظرا إلى الاحتجاجات المسجلة والرافضة لتوليه رئاسة البلدية.

بالطبع أمام تواصل هذه الوضعية والاحتقان تم في 9 ماي يعني حديثا في الشهر الفارط عقد جلسة تفاوضية أخرى أي رابعة بقمر ولاية صفاقس بحضور 12 عضوا من المجلس البلدي بالصخيرة إضافة إلى السيدين خالد الفتيريش وعبد الحميد الباش تحت إشراف السيد المعتمد الأول ودار الحوار حول بعض المقترحات من بينها قسمة المدة النيابية وعبّر السيد خالد الفتيريش عن استعداده للاستقالة مقابل تنصيب أحد الأعضاء الذين انتخبوه في جلسة يوم 26 جوان 2018 إلا أن كل الاقتراحات المطروحة قوبلت بالرفض من قبل الأعضاء الحاضرين لينتهي الاجتماع في ظروف أمنية عادية بعد أن تمّ تحرير كل المداخلات ضمن محضر جلسة وهنا يهم وزارة الداخلية أن تؤكد على أن التعامل تم بكل فاعلية مع كل حالات الفوضى المسجلة حيث تم التدخل أولا لحفظ النظام وتجنب كل تصعيد غير محمود العواقب بالطبع مع مراعاة حالة الاحتقان ونعرف أن المنطقة كانت في حالة احتقان وبالتالي لا بد من معرفة إدارة هذه المسألة بدون تدخل قوي ربما من طرف الأمن حتى لا تتطور الأمور وتم التحاور مع المجموعة من أجل تهدئة الأوضاع ليغادر الجميع مقر البلدية بدون تسجيل اعتداءات على أعضاء المجلس البلدي.

هنا أيضا لا يمكننا أن نتحدث عن تقصير أو تراخي الحرس الوطني في البحث في الشكايات المحالة إليهم من طرف وكالة الجمهورية وقد تقدم بها السيد خالد الفتيريش باعتبار أنه تم التعهد بها واتخاذ الإجراءات القانونية في شأن المشتكى بهم في الشكاية المؤرخة في 27 جوان 2018 وختم الأبحاث وإحالتها على النيابة العمومية بابتدائية صفاقس 2 كذلك بالنسبة إلى الشكاية المقدمة في 28 فيفري 2019.

هذا السيدة النائبة المحترمة ما يمكن القول به في هذا الموضوع. وشكرا.

تعقيب السيدة النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لكم السيدة سامية حمودة عبو للتعقيب.

السيدة سامية حمودة عبو

شكرا السيد الوزير المحترم،

سيدي الوزير،

لقد وجهت السؤال إلى السيد وزير الداخلية وليس للسيد وزير البيئة والجماعات المحلية دخلت في أجواء الانتخابات من فاز ومن لم يفز "وشكون طلع وشكون ما طلعش" ومن تحصلوا على نفس عدد الأصوات في المرة الأولى وتطبيق القانون الأصغر سنا إلى آخره المعذرة ليس هذا المطلوب من سيادتك أن تجيبني عنه.

أجبني عن تدخل وزارة الداخلية وواجباتك كوزير داخلية في كل أحداث فيها عنف وخرق للقانون يتدخل الأمن بغض النظر حتى وان كان رئيس البلدية ذاك هو المنتخب هو الذي قام بالعنف تدخل سيادتك فما بالك بالعكس يعني لما تقول مراعاة حالة الاحتقان لم نر مراعاة الاحتقان لما وقع الاعتداء على المواطنين من الضفة الأخرى الذين نددوا بتطبيق القانون ووقع الاعتداء عليهم بالعنف من قبل الأمن ووقع استعمال الغاز المسيل للدموع في نفس الوقت الذي يوجد فيه مواطنون آخرون يقومون بغلق مقر الولاية ومانعين هناك منع مستشارين من القيام بعملهم ومنع المواطنين من المستشارين وأيا كانت سيادتك يجب أن تكون لك notion الأمن الجمهوري وليس أمن حكومي أمن جمهوري والأمن الجمهوري يقتضي عليك أن لا توجد ألوان ولا fond هناك forme شكل لنظام يجب أن يكون محترما ويتوجب الانضباط ولما يختل هذا النظام تتدخل وزارة الداخلية أيا كان الطرف الذي قام بالخلل وأيا كان له الحق أم لا. لقد سألتك عن الاحتجاز غير القانوني للأعوان والمستشارين البلديين لمدة أكثر من ستّ ساعات احتجاز غير قانوني وقد طلبوا الأمن ولماذا لم يأتهم؟

سيدي الوزير، لا بأس لقد تفهمتك وأعتبر جوابك المعذرة لقد أصبحت أخشى أكثر على البلاد والصخيرة ليست خارج الدولة وليست دولة وسط دولة وإن كنتم ترغبون في تنصيب دولة داخل دولة أحيطونا علما بذلك حتى نضع لها علما خاصا بها ونقوم بتنصيب من هو من تلك الميليشيات رئيس قبيلة يحكم فيها.

للأسف أقول أن السيد الوالي متواطئ السيد الوالي هو سلطة جهوية متواطئة ولماذا لم أحدثك عن تواطئ الوالي لأنه ليس ضمن مشمولاتك وإنما الأمر يهم السيد رئيس الحكومة والسيد وزير البيئة والجماعات المحلية وكل ما هو متعلق بوجوب تدخلكم لفرض النظام وفرض الأمن لم تتدخلوا ولم تجبني والحرس على بعد أمتار حقيقة "ربي يقدر الخير للبلاد" ونحن مشرفون على مرحلة انتخابية فماذا سيحصل؟ المعذرة هذا يسمى "تبوريب على الدولة" هؤلاء فعلا هم "باندية" على الدولة لأكثر من عامين والغريب يجدون من في هذا المجلس من نواب والمفروض أنهم حامين للديمقراطية وجاؤوا بالديمقراطية وأخذوا الحكم بالديمقراطية وبصناديق الاقتراع هم أول من يدافعون عن اللاديمقراطية ويجدون ألف مبرر ومبرر للعنف والضرب والانقلاب على صناديق الاقتراع هؤلاء وهذا موجود للأسف في leur hygiène يعني حقيقة نسأل الخير لتونس وشكرا سيدي الوزير على حسن الاستماع وأتمنى أن أجد لديك في المرة القادمة جوابا أفضل وإن كانت لك إضافة على الإجابة بودي ذلك سنغادر مع بعضنا القاعة لك أن تضيف لي معلومات وإقناعي سيتم هذا التنصيب وسنحضره نحن نواب الجهة هناك وأتمنى أن يقع الاعتداء علينا بالعنف بوجودك إن شاء الله وشكرا سيدي الوزير.

رفع الجلسة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة فاطمة المسدي، نداء ثان طيب وبذلك نكون قد استوفينا أشغالنا لهذا اليوم وتم الاستماع إلى السادة النواب وإلى معالي السيد الوزير في أجوبته.

أشكركم سادتي النواب كما أخص بالشكر معالي السيد وزير الداخلية والوفد المصاحب له وأسأل الله تعالى أن يعيننا على قضاء مآرب أبناء وطننا بالشكل الذي يوفّر لنا القدرة على مجابهة ما نتحمل من مسؤولية رفعت الجلسة.

(كانت الساعة منتصف النهار والنصف)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب فقد تقدم السيد سالم لبيض بسؤال كتابي الى السيد وزير الخارجية بتاريخ 15 ماي 2019وتلقى الإجابة عنه بتاريخ 13جوان 2019.

وتقدمت السيدة سامية حمودة عبو بسؤال كتابي الى السيد وزير المالية بتاريخ 21نوفمبر 2018 وتلقت الإجابة عنه بتاريخ 11جوان 2019.

كما تقدم السيد فيصل التبيني بثلاث أسئلة كتابية الى السيد وزير المالية على التوالي بتاريخ 5جوان 2018 و31جانفي 2019 و28مارس 2019 وتلقى الإجابة عنهم بتاريخ 11جوان 2019.

وتقدم السيد ياسين العياري بسؤال كتابي الى السيدة وزيرة شؤون الشباب والرياضة بتاريخ 3ماي 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 11جوان 2019.

سؤال كتابي من النائب سالم لبيض

إلى السيد وزير الشؤون الخارجية

الموضوع: طلب مقابلة أفراد من عائلات المفقودين في فاجعة 6 سبتمبر 2012.

تحية طيبة أما بعد

نحيطكم علما سيدي الوزير بما تنامى إلى مسامع العائلات عن وجود أربع جثث على التراب الإيطالي ترجع إلى ذات فاجعة 6 سبتمبر 2012.

ما هي أسباب التكتم عن هذا الخبر؟

نعلمكم برغبة العائلات في لقاء سيادتكم لاطلاعكم على مزيد من المعلومات.

جواب السيد وزير الشؤون الخارجية

الموضوع: إجابة وزارة الشؤون الخارجية على أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم عدد 1270 بتاريخ 28 ماي 2019

المصاحيب: (01).

أتشرف بموافاتكم طيّه، بإجابة وزارة الشؤون الخارجية على سؤال كتابي للنائب السيد سالم لبيض، موضوع مراسلتكم بالمرجع.

وتقبلوا السيد رئيس الديوان، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة وزارة الشؤون الخارجية:

السؤال: حول " طلب مقابلة عائلات المفقودين في فاجعة 06 سبتمبر 2012 " (النائب السيد سالم لبيض).

الرد:

- ردا على سؤالكم بخصوص المفقودين في فاجعة 06 سبتمبر 2012 وطلب مقابلة عائلاتهم، تود الوزارة إعلامكم أنها تولي هذا الملف ما يستحقه من عناية حيث ما انفكت تتابع تطوراته باستمرار بالتنسيق مع بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية بإيطاليا وسفارة إيطاليا بتونس وكذلك المفوضية السامية للحكومة الإيطالية المكلفة بالأشخاص المفقودين والعديد من مكونات المجتمع المدني.

- وبخصوص حادثة غرق المركب التونسي التي جدت قبالة جزيرة لمبيدوزا يوم 06 سبتمبر 2012 فقد تعهد الجانب التونسي بالتنسيق مع السلط المحلية الإيطالية بصقلية باستخراج الرفات الأربعة المدفونة على التراب الإيطالي لانتزاع عينات بيولوجية منها والقيام بالتحاليل الجينية على نفقته الخاصة وقد تحصلت قنصليتنا ببلارمو على ترخيص لاستخراج أربعة رفات لجثث تم العثور عليها إثر حادثة غرق جدت قبالة سواحل لمبيدوزا يوم 2012/09/06، من محكمة أقريجنتو وذلك قصد رفع البصمات الجينية لأقارب المفقودين لترحيلها في حال ثبت أنها لمهاجرين غير شرعيين من ذوي الجنسية التونسية.

- تم إعلام اللجنة التونسية المعنية بمتابعة ملف المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية إلى السواحل الإيطالية بما سبق، كما تمت مكاتبة رئاسة الحكومة في الغرض.

- تجدر الإشارة إلى أن المفوضية السامية للحكومة الإيطالية للأشخاص المفقودين أفادت مؤخرا بأنه نظرا لقدوم أعدادا هامة من التونسيين خلال سنوات 2011 و2012 لم تتمكن الشرطة المحلية بلمبيدوزا وكلتانيساتا من رفع البصمات البيومترية لجميع الوافدين وهو ما يحول دون البحث عنهم طبقا لبصماتهم البيومترية.

- تنقل قنصل تونس ببلارمو يوم 13 ماي 2019 إلى جزيرة لمبيدوزا في إطار السعي للتعرف على أربع رفات مدفونة بمقبرة المكان، يعتقد أنها ترجع لمواطنين من حاملي الجنسية التونسية إثر حادثة غرق مركب تونسي قبالة السواحل الإيطالية جدت يوم 2012 09/06.

- وتجدر الإشارة إلى أن بلدية لمبيدوزا قد أفادت في نفس السياق أن الإجراء المعمول به في استخراج الرفات يستثني الفترة المتراوحة من شهر ماي إلى موفى شهر أكتوبر من كل سنة.

- تواصل الوزارة متابعة هذا الموضوع باستمرار وبالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة في ملف المفقودين وتولي اهتماما خاصا بعرائض عائلاتهم في البحث عنهم بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والبعثة الدبلوماسية والقنصلية التونسية بإيطاليا وستتم إفادتكم متى توفرت معطيات جديدة في الخصوص.

- كما أنها دأبت عبر مصالحها المختصة بالإدارة المركزية على استقبال عائلات جميع المفقودين جراء الهجرة غير النظامية وترحب في نفس الإطار بعائلات فاجعة 06 سبتمبر 2012 متى ارتأوا ذلك.

سؤال كتابي من النائب سامية حمودة عبو

إلى السيد وزير المالية

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير المالية بسؤال كتابي بخصوص الأسباب الواقفة وراء عدم إصدار منشور في كيفية تطبيق أحكام الفصول 16و17و18 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلقة بالتصدي للتجارة الموازية والتهرب الجبائي.

سيدي، لا يخفى عليكم أن السوق الموازية في المجال التجاري والسياحي والخدماتي ألحقت أضرارا جسيمة بالمهنيين والخزينة العامة ومحيط الاستثمار دون أن تبادر الحكومة بتقديم مبادرة تشريعية جادة للتصدي لها ولتبعاتها الكارثية وبغاية التصدي لتلك الظاهرة بصفة صورية إرضاء لأصحاب المؤسسات المتضررة من جريمة التهريب، تم وضع أحكام الفصول 16و17و18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

تبعا لما تقدم، لماذا لم تبادروا بالتعاون مع وزير العدل ووزير الداخلية على اتخاذ الإجراءات التالية:

1/ إصدار منشور لمنظوريكم بخصوص كيفية تطبيق تلك الأحكام،

2/ تحسيس القضاة بتلك الأحكام،

3/ تحوير الأحكام المتعلقة بآجال التقادم حتى لا يسقط حق الدولة بمرور الزمن بالنسبة للمتهربين والناشطين بالسوق الموازية مثلما هو الشأن بالنسبة للتشريع الأمريكي تكريسا للمساواة واحتراما لأحكام الفصل 10 من الدستور،

4/ إحداث سجل للمهربين والناشطين دون التصريح بوجودهم مثلما هو الشأن داخل بريطانيا وكندا وجنوب إفريقيا والجزائر وغيرها من البلدان الحريصة على تكريس مبدأ المساواة.

وشكرا.

إجابة السيد وزير المالية

الموضوع: جواب وزارة المالية على سؤال كتابي صادر عن السيدة النائبة سامية حمودة عبو.

المرجع: مراسلتكم عدد 1361 بتاريخ 3 ديسمبر 2018.